Journal port Science Research
https://jpsr.uruk.edu.iq/index.php/jport
Volume 9, special issue, 2026

Legal Liability in Artificial Intelligence Contracts

Shahad Eyad Nima Al-Saadi[a]

[a] *Al-Nisour University College, Bagdad ,Iraq.*

ABSTRACT

The widespread adoption of artificial intelligence has brought a fundamental change in how contracts are concluded and managed. AI systems are now capable of making independent decisions and executing legal transactions efficiently while ensuring the protection of parties' rights and privacy. This study examines the legal liability associated with AI-based contracts, focusing on the boundaries of AI's legal role and whether it can be considered an independent legal party or merely a technical tool supporting the user. It also explores the impact of AI on contractual obligations, potential legal breaches, and the effectiveness of contracts in light of technological advancement.The research concludes that AI-driven contracts represent a significant step towards integrating smart solutions in legal transactions. However, clear legislative frameworks are necessary to ensure legal accountability and protect rights, highlighting the importance of adapting law to this rapid digital transformation.

Keywords: *Artificial Intelligence, smart contracts, legal liability, rights*

المسؤولية القانونية في عقود الذكاء الاصطناعي

شهد اياد نعمه السعدي

قسم القانون ، كلية النسور الجامعة ، بغداد ، العراق

الملخص أدى التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول جذري في طريقة إبرام العقود وإدارتها، حيث أصبحت هذه الأنظمة قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة وتنفيذ المعاملات القانونية بسرعة وكفاءة، مع الحفاظ على حماية حقوق الأطراف وخصوصيتهم. يناقش البحث المسؤولية القانونية للعقود المبرمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحديد حدود الدور القانوني لهذه الأنظمة، وما إذا كانت تمثل طرفًا قانونيًا مستقلًا أم أداة تقنية مساعدة للمستخدم. كما يستعرض البحث كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على الالتزامات التعاقدية، ومخاطر الخروقات القانونية، وفعالية العقود في ظل هذا التطور التكنولوجي. توصل البحث إلى أن العقود باستخدام الذكاء الاصطناعي تمثل خطوة نوعية نحو تبني الحلول الذكية في المعاملات القانونية، لكنها تتطلب وضع أطر تشريعية واضحة لضمان المسؤولية القانونية وحماية الحقوق، مع أهمية التكيف القانوني مع هذا التحول الرقمي المتسارع.

الكلمات المفتاحية: *الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، المسؤولية القانونية، التطور الرقمي*

E-mail address:
Shahadlaw223@gmail.com

10.36371/port.2026.special.8

CC BY NC ND

المقدمة

اولا :موضوع البحث

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال الذكاء الاصطناعي، حتى أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، متجاوزاً مجرد الأدوات التقنية ليصبح قادراً على أداء مهام معقدة كانت تتطلب تدخلاً بشرياً.فلم يتصور يوما ان ياتي يوما تبرم به العقود بواسطة اداة ذكية فقد أصبح بإمكان الأنظمة الذكية التعلم من التجارب السابقة، تحليل البيانات، واتخاذ قرارات مستقلة نسبياً، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة في مختلف المجالات، خاصة القانونية.

في سياق العقود، يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً متنامياً في إبرام المعاملات، حيث يمكن للبرامج الذكية تنفيذ الأوامر المبرمجة مسبقاً، التعلم من الخبرات السابقة، وحتى تعديل أو تفويض مهامها لوكلاء رقميين آخرين. هذه القدرات تجعل من الضروري إعادة النظر في كيفية تحديد المسؤولية القانونية لهذه الأنظمة عند حدوث أخطاء أو أضرار ناتجة عن العقود التي تشارك في تنفيذها. إن التطورات المتسارعة في هذا المجال أدت إلى ظهور تحديات قانونية جديدة، أهمها معرفة كيفية تحديد الأطراف المسؤولة عن الالتزامات الناشئة من العقود، سواء كان ذلك على مستوى المستخدم البشري أو على مستوى الأنظمة الذكية نفسها. ومن هنا، يركز هذا البحث على دراسة المسؤولية القانونية للعقود المبرمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بهدف توضيح أثر هذه التكنولوجيا على الحقوق والالتزامات القانونية، واستكشاف أطر التعامل معها قانونياً بما يواكب التطور التقني المتسارع

ثانيا : اهمية البحث

يتبوّأ هذا الموضوع مكانه علمية متقدمة لما يطرحة من اشكاليات قانونية مستجدة حيث أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ولا سيما في المجال القانوني، حيث بات يُستخدم بشكل متزايد في إبرام العقود وإدارة المعاملات. من هنا تظهر أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على المسؤولية القانونية للعقود المبرمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وفهم المركز القانوني لهذه الأنظمة، وكيفية التعامل مع آثارها على الحقوق والالتزامات القانونية.

ثالثا: إشكالية البحث

مع التطور السريع في التكنولوجيا وظهور الذكاء الاصطناعي كأداة أساسية في حياتنا اليومية، صار يطرح أسئلة جديدة على القانون حول مدى تأثير هذه الأنظمة على العقود. مثلاً، هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يبرم عقد بنفسه؟ ومن يكون مسؤولاً قانونياً إذا صار خلل أو خطأ في تنفيذ العقد؟ وما هو المركز القانوني لهذه البرامج في القانون المدني العراقي والقانون المدني الأوروبي؟ هذي التساؤلات هي الإشكالية الرئيسية للبحث، وهدفها فهم العلاقة بين القانون والتكنولوجيا الحديثة وكيفية تعامل القانون مع المعاملات الجديدة.

منهجية البحث

ترتكز على دراسة وتحليل النصوص القانونية والمراجع الفقهية، ومقارنة التشريعات العراقية والأوروبية المتعلقة بالعقود والذكاء الاصطناعي، ومحاولة الوصول إلى استنتاجات عملية حول تطبيق هذه الأنظمة في الواقع القانوني

نطاق الدراسة

يتركز على العقود التي تُبرم باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على المسؤولية القانونية المتعلقة بها، وتحديد المركز القانوني للذكاء الاصطناعي في هذه العقود، اعتماداً على أحكام القانون المدني العراقي وبعض المراجع الأوروبية الحديثة حتى عام 2017.

خطة البحث :

قسمت البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ماهية عقود الذكاء الاصطناعي، ويشمل تعريفها وطبيعتها القانونية.

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية للعقود المبرمة باستخدام الذكاء الاصطناعي، مع دراسة دور الوكيل الذكي في إبرام العقود وتوضيح المسؤولية المدنية

المبحث الاول

ماهية الذكاء الاصطناعي

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية الهائلة، وخاصة في مجال تقنيات المعلومات والحاسب الآلي، تغييرات كبيرة على مستوى الأنظمة والبرامج الإلكترونية المتطورة. ومن أبرز هذه التطورات ظهور **تقنيات الذكاء الاصطناعي**، التي تهدف إلى تمكين الحواسيب من أداء مهام تشبه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية، مثل التفكير، والتعلم من التجارب السابقة، واتخاذ القرارات المعقدة. يُعد الذكاء الاصطناعي علمًا حديثًا نسبيًا ضمن علوم الحاسوب **(احمد، 2019)** يركز على دراسة وفهم طبيعة **الذكاء البشري ومحاكاته**، لتطوير حواسيب ذكية قادرة على الاستنتاج، والاستنباط، والإدراك وهي قدرات ذهنية لم يكن من الممكن للآلات اكتسابها سابقًا.

ومع تطور هذه التقنيات، أصبح بالإمكان استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة العقود وإدارتها وتحليل المخاطر القانونية المرتبطة بها، مما أتاح نشوء ما يعرف اليوم بـ **عقود الذكاء الاصطناعي** هذه العقود تمثل تطبيقًا عمليًا للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، حيث يمكن للنظم الذكية المساهمة في صياغة الاتفاقيات، مراجعتها، أو حتى تنفيذ بعض جوانبها، بما يقلل من الأخطاء البشرية ويزيد من سرعة ودقة العمليات القانونية. ووفقا لذلك سنتناول

هذا المبحث في مطلبين نتطرق في الاول منه الى مفهوم الذكاء الاصطناعي وفي الثاني منه الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وكلا وفق الاتي :

المطلب الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو مجال من مجالات تكنولوجيا المعلومات يهدف إلى تطوير وتحديث نظم وبرامج الكمبيوتر بحيث تحاكي الذكاء البشري في القدرة على معالجة المعلومات واتخاذ القرارات، بما في ذلك القدرة على إبرام العقود من خلال برامج ومعادلات تحاكي العقل البشري.

ويعد هذا التطور تحديثًا وتطويرًا للنظم التقليدية المستخدمة في العقود، حيث يجمع بين التكنولوجيا الحديثة والأساليب التقليدية للعقد، مما يسهم في تحسين أداء الأنظمة القانونية، وزيادة دقتها وفعاليتها، وتقليل الأخطاء البشرية.

وللوصول الى مفهوم الذكاء الاصطناعي ينبغي أولاً تناول معاني مفرداته لغويًا، ثم النظر في معناها الاصطلاحي، وبعد ذلك استعراض التعريف وفقًا للتشريع الوطني.

الفرع الاول

تعريف الذكاء الاصطناعي

لتوضيح معنى الذكاء الاصطناعي، يجب أولًا تحليل مفرداته لغويًا ثم بيان معناها الاصطلاحي، وأخيرًا توضيح موقف التشريعات من تعريف هذا المصطلح.

أولًا: **التعريف اللغوي للمصطلح**

مصطلح الذكاء الاصطناعي يتكون من كلمتين: "ذكاء" واصطناعي كلمة الذكاء: تشير لغويًا إلى القدرة على الفهم السريع والاستيعاب والتفكير، كما ورد في المعاجم العربية، فهي تعني سرعة الفهم والإدراك والتمييز، وقد ذُكر أن الشخص الذكي هو من يمتاز بهذه القدرة على الفهم والتعلم **(الفيومي، 2009)**

كلمة اصطناعي: ترتبط بالفعل اصنع ومشتقاته، وتشير إلى كل ما ينتجه الإنسان من أعمال أو أشياء، وتتميز عن الأشياء الطبيعية الموجودة بالفعل والتي لا علاقة لها بتدخل الإنسان.

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي

وفقًا لذلك، يعني الذكاء الاصطناعي بصفة عامة: القدرة التي يتمكن الإنسان من إضفائها على الحاسوب أو الآلة ليتمكن من محاكاة الذكاء البشري في الفهم، الإدراك، التعلم، واتخاذ القرارات بشكل مستقل. وبمعنى آخر، هو نقل القدرات الذهنية والسلوكيات البشرية إلى الآلة لتصبح قادرة على الأداء الذكي في بيئات مختلفة بسرعة وكفاءة عالية.ولم يتفق الباحثون على تعريف موحد للذكاء الاصطناعي بسبب تعدد أنواعه وتنوع تطبيقاته في مجالات متعددة، سواء العلمية أو العملية. والذكاء الاصطناعي في جوهره هو محاكاة للعقل البشري، وتحويل السلوكيات الإنسانية إلى تطبيقات عملية مبنية على التفكير الدقيق واتخاذ القرارات في مواقف وظروف متنوعة. **(الرزاق، 2024)**

ثالثا :التعريف التشريعي للذكاء الاصطناعي:

اختلفت التشريعات في وضع تعريف شامل للذكاء الاصطناعي، نظرًا لخصوصية هذا المجال وتطوره التقني السريع في مختلف دول العالم. فقد عرّفته بعض التشريعات على أنه تركيب برامج معلوماتية مكرّسة للقيام بمهام يؤديها الإنسان عادةً، ولكن بشكل أكثر كفاءة ودقة، وتتطلب عمليات عقلية عالية المستوى مثل التعلم، الإدراك، التنظيم، الذاكرة، والتفكير الناقد. وعلى سبيل المثال، قدمت الحكومة الفرنسية في استراتيجيتها للذكاء الاصطناعي لعام 2017 هذا التعريف، مع الإشارة إلى صعوبة تحديد المقصود بالعمليات العقلية عالية المستوى، وعدم إمكانية التنبؤ بدقة بقدرات الذكاء الاصطناعي المستقبلية. وبطريقة أكثر موضوعية، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره مجموعة من البرامج المعلوماتية المصممة لإنجاز مهام عقلية كان يقوم بها الإنسان سابقًا، مع التركيز على طبيعة هذه المهام والإقرار بالغموض المرتبط بالإمكانات المستقبلية لهذه التكنولوجيا. **(يوسف، 2020)**

ومع الانتشار المتزايد لتطبيقاته، أصبح الذكاء الاصطناعي يمثل سلاحًا ذا حدين؛ فمن جهة، يحقق فوائد كبيرة في المجال القانوني، مثل التحقق من صحة الوثائق والعقود، ودعم البرامج القانونية عبر الإنترنت لمعالجة المنازعات، وظهور ما يعرف بـ عقود الذكاء الاصطناعي التي تنفذ شروط العقد رقميًا وتيسر التعاملات بين الأفراد والشركات إلكترونيًا. ومن جهة أخرى، يثير هذا الانتشار تحديات قانونية تتعلق بغياب تعريفات دقيقة أو تشريعات خاصة تنظم استخداماته.فعلى المستوى العربي، لم تعتمد التشريعات، ومنها القانون المدني العراقي، تعريفًا محددًا للذكاء الاصطناعي، إذ أن معظم الدول العربية تُعد مستوردة لهذه التكنولوجيا وليست من مصدريها. ومع ذلك، حاول المشرع العراقي مواكبة التطورات الرقمية من خلال بعض النصوص الخاصة، مثل قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي نص على تشكيل هيئة عراقية للحاسبات. إلا أن التوسع المتسارع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وصعوبة ضبط المجال الرقمي، دفع الوزارة لاحقًا إلى إلغاء الهيئة وتحويلها إلى جامعة متخصصة لتطوير القدرات الرقمية بما يواكب التوجهات العالمية ويهدف الذكاء الاصطناعي في جوهره إلى محاكاة السلوك البشري عبر برمجة الحواسيب لحل المشكلات وتحويلها إلى حلول عملية تسهم في خدمة الإنسانية وتبرز أهميته في المجال القانوني بشكل خاص عند تطبيقه في المحاكم، إذ يمكن الاستعانة بتطبيقات رقمية متطورة تحتوي على جميع

النصوص القانونية محدثة يومياً، فضلًا عن القرارات القضائية، بما يتيح للباحثين والممارسين القانونيين الوصول بسهولة ودقة إلى المعلومات المطلوبة. **(عطية، 2024)**

الفرع الثاني

خصائص الذكاء الاصطناعي ومدى فاعليته في إبرام العقود

الذكاء الاصطناعي يعد من العلوم المهمة في الوقت الحاضر، نظرًا للأدوار الحيوية التي تلعبها تطبيقاته في مختلف المجالات، ويعود ذلك إلى ما يتميز به من خصائص وقدرات عالية وكفاءة برمجية تمكنه من إنجاز المهام الموكلة إليه بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالطرق التقليدية. وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للذكاء الاصطناعي، فإنه يواجه أيضًا العديد من السلبيات والصعوبات عند تنفيذ بعض المهام، ومنها إبرام العقود القانونية. من أبرز خصائص الذكاء الاصطناعي

1- **التمثيل الرمزي:** حيث تتعامل التطبيقات الذكية عند معالجتها للبيانات مع رموز تعبر عن المعلومات المتوفرة، وهو تمثيل يقترب من الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع المعلومات في حياته اليومية. وتعتمد برامج الذكاء الاصطناعي على الرموز غير الرقمية، بينما يتكون الحاسوب من نظام ثنائي (صفر أو واحد) لا يمكنه التعامل إلا بهذه الطريقة، ما يعزز جودة المعاملات القانونية والعقود، حيث يكون كل طرف على دراية تامة بالسلعة أو العقار محل العقد وحركته منذ البداية **(السيد، 2021)** ويتيح ذلك اكتشاف أي خطأ أو عيب بعد إبرام العقد أو قبوله، وبالتالي الحد من حالات الغش والتلاعب بالمنتجات أو البيانات. كما يساهم هذا التمثيل الرمزي في زيادة فعالية الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقود ومتابعتها بشكل دقيق وآمن.

2-**احتضان المعرفة وتمثيلها**: يتمكن الذكاء الاصطناعي من حل المسائل الموكلة إليه بعد فهم المعلومات أولًا.

3-**أسلوب البحث التجريبي**: تستخدم النظم الذكية طرق التجريب والتحليل للوصول إلى حلول دقيقة.

4- **القابلية على التعلم**: يمكن للذكاء الاصطناعي التعلم من الخبرات والممارسات السابقة، وتحسين أدائه بناءً على الأخطاء السابقة، مع تعميم المعلومات المفيدة وإهمال البيانات غير الضرورية.

5- **الأمان في المعاملات وحفظ البيانات:** تقوم عقود الذكاء الاصطناعي بتوثيق المعلومات وحمايتها من الاختراق، مع صعوبة تعديلها أو التلاعب بها عبر الشبكات المترابطة **(الشرقاوي، 2011).**

6- **التنفيذ التلقائي للعقود:** تنفذ عقود الذكاء الاصطناعي إجراءاتها تلقائيًا بمجرد الاتفاق على بنودها، دون الحاجة لتدخل بشري، مما يسرع العمليات القانونية ويقلل الأخطاء

7- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات** : ويعود ذلك إلى خاصية المركزية في هذه العقود التي تمنع تغيير البيانات بسهولة، إذ يؤدي أي تعديل محتمل إلى خسائر محتملة، مما يجعل هذه العقود في بعض الأحيان غير قابلة للنقاش أو المراجعة. قدرة الذكاء الاصطناعي على تنفيذ العقود واتخاذ القرارات المتعلقة بها بشكل مستقل بعيداً عن إرادة المستخدم، بناءً على الحد الأدنى من المعلومات الضرورية المخزنة ضمن النظام. وبفضل هذا الاستقلال، يكون الذكاء الاصطناعي قادراً على اتخاذ القرارات الصعبة والمنطقية دون التأثر بالعواطف أو المزاج، ما يضمن سير العمل بكفاءة وموضوعية، ويجعل العقود الذكية قابلة للتنفيذ الآلي دون إمكانية الرجوع عنها أو إعادة النظر فيها بمجرد بدء تنفيذها.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

من المعلوم أن الشخصية القانونية تُمنح إمّا للشخص الطبيعي، وهو الإنسان بكيانه المادي وقدرته على ممارسة الحقوق وتحمل الالتزامات، أو للشخص المعنوي (الاعتباري) الذي يقرّه القانون لأغراض محددة كالشركات والمؤسسات والهيئات. وفي كلا الحالتين، يكون الاعتراف بالشخصية القانونية وسيلة لإضفاء صفة قانونية على حاملها بما يتناسب مع طبيعته وخصوصيته. أما في مجال الذكاء الاصطناعي، فقد ثار الجدل حول إمكانية منحه شخصية قانونية مستقلة تجعله يتمتع بالحقوق والالتزامات على غرار الإنسان أو الشخص الاعتباري. **(يوسف، 2020)** فذلك يثير إشكالية ما إذا كان الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية متطورة بيد الإنسان، أم كياناً يمكن أن تُسند إليه صفة قانونية خاصة به.وفي هذا السياق برز اتجاهان أساسيان الأول يقوم على نظرية الممثل البشري، والتي تفترض أن الإنسان هو المسؤول المباشر عن تصرفات الذكاء الاصطناعي، ويُعد بمثابة نائب قانوني عنه، وبالتالي تبقى الشخصية القانونية محصورة في الإنسان.

الثاني يتبنى فكرة الشخصية القانونية الإلكترونية، التي تمنح الروبوتات والأنظمة الذكية صفة قانونية افتراضية باعتبارها كيانات مستقلة قادرة على إحداث آثار قانونية بذاتها.

الفرع الاول

الشخصية القانونية للوكيل الانساني

ان القانون يميز بين الأشخاص والأشياء، وهو تمييز جوهري لا يمكن الخلط فيه، إذ أن الشخص يتميز بوجود قانوني مستقل، بينما يقتصر الشيء على كونه محلًا للحقوق أو موضوعًا للخدمات التي يقدمها القانون. وبناءً على ذلك، فإن الاعتراف بالشخصية القانونية يرتبط بالإنسان وجوداً ومبدأً، إذ يستحيل تصور إنسان مجرد من الشخصية القانونية.وقد حاول البعض توسيع هذا المفهوم ليشمل الروبوتات والأنظمة الذكية بوصفها "نائبًا إنسانيًا"، إلا أن هذا الطرح يثير

إشكاليات عديدة. فالروبوت، مهما بلغ من تطور وتعقيد، يظل مجرد أداة تقنية تفتقر إلى الإرادة والإدراك والوعي، وهي عناصر جوهرية لقيام الشخصية القانونية. وبالتالي لا يمكن اعتباره كائنًا يتمتع بالأهلية القانونية أو قادرًا على التمييز بين الصواب والخطأ. ومن هذا المنطلق، فإن المسؤولية التي قد تنشأ عن الأضرار التي يتسبب بها الروبوت لا تعود إليه باعتباره شخصًا قائمًا بذاته، وإنما إلى مستخدمه أو صانعه، بوصفهم أصحاب الشخصية القانونية الحقيقية. فالمسؤولية هنا تنسب إلى الإنسان الذي قام بتشغيل الروبوت أو صناعته، لا إلى الروبوت نفسه. وتؤكد الدراسات أن الإنسان هو المصدر الأصيل للحياة القانونية، وأن أي محاولة لمنح الروبوتات صفة قانونية مستقلة تمثل خروجًا عن المبادئ الراسخة للقانون، فضلًا عن تعارضها مع البعد الأخلاقي الذي يميز الإنسان عن غيره من الكائنات **(لفته، 2021)**. فالقانون لا ينظر إلى الروبوت بوصفه جمادًا فحسب، لكنه أيضًا لا يمكن أن يمنحه مرتبة الشخص القانوني. بل يبقى الروبوت وسيلة لخدمة الإنسان، خاضعًا لإرادته، دون أن يرقى إلى مستوى الشخص الطبيعي أو الاعتباري. وعليه، فإن فكرة إسباغ الشخصية القانونية على الروبوتات الذكية لا تجد سندًا راسخًا في الفقه أو التشريع، بل إن الاعتراف الوحيد المقبول هو لشخصية الإنسان، سواء بصفته فردًا طبيعيًا أو ممثلًا عن شخص اعتباري، مما يجعل النائب الإنساني هو المرجع الحقيقي في العلاقة القانونية، وليس الروبوت **(حسن، 2025)**.

لقد تناول المشرع العراقي في إطار القانون المدني موضوع الشخصية القانونية، حيث نظم أحكامها واعترف بالشخصية الطبيعية للإنسان البشري. فقد نصت المادة (34) من القانون المدني العراقي **(34، 40 لسنة 1951)** على أن شخصية الإنسان تبدأ بتمام ولادته حيًا وتنتهي بموته، وهو ما يؤكد أن المشرع منح الإنسان الشخصية القانونية بمجرد ولادته حيًا، وجعلها ملازمة له حتى وفاته. ويظهر من ذلك أن المشرع العراقي اقتصر في اعترافه بالشخصية القانونية على الإنسان الطبيعي دون غيره

وعلى خلاف ذلك، فإن الروبوتات والأنظمة الذكية، رغم تطورها الكبير وقدرتها على الاستقلال في أداء بعض المهام، فإنها لا ترقى إلى مرتبة الكائن البشري الذي خصه الخالق بالإرادة والوعي والإدراك، وهي مقومات أساسية للشخصية القانونية. فالقوانين الحديثة لم تعترف لهذه الأنظمة بالصفة القانونية المستقلة، نظرًا لافتقارها إلى الإرادة الذاتية، مما يجعلها غير مؤهلة للتمتع بالشخصية القانونية. ومع ذلك، فقد أثار تطور الذكاء الاصطناعي جدلًا فقهيًا واسعًا، خصوصًا بعد أن أصبحت بعض الروبوتات قادرة على التفوق على الإنسان في مجالات متعددة **(ملحم، 2024)**ومنها ابرام العقود القانونية وأضحت تتصرف بدرجة من الاستقلالية. الأمر الذي دفع إلى إعادة النظر في المواقف الفقهية التي تناولت مسألة إضفاء الشخصية القانونية على الروبوتات الذكية وإن كان هذا الرأي لا يزال محل خلاف. وبالرغم من تعدد الآراء حول إمكانية منح الروبوتات صفة قانونية، إلا أن الفقه استقر على صورتين أساسيتين للمسؤولية: الأولى تتمثل في مسؤولية صانع الروبوتات الذكية، والثانية في مسؤولية مشغلها. فالروبوت في جميع الأحوال يظل مجرد أداة تقنية تابعة لإرادة الإنسان، ولا يمكن مساواته بالشخص الطبيعي الذي يعد المصدر الأصيل للحياة القانونية.وعليه فان العقود التي تبرم بواسطة الذكاء الاصطناعي لا يمكن ان تنسب اليه انما الى من صنعه او قام بتشغيله .

الفرع الثاني

الشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي

تُعدّ الشخصية القانونية وسيلة ابتكرها المشرّع لإضفاء صفة الحقوق والواجبات على الأفراد والكيانات، سواء تعلق الأمر بالشخص الطبيعي (الإنسان) أو بالشخص الاعتباري (كالشركات والمؤسسات). ولكل من هذين المركزين خصوصيته القانونية التي تميزه. غير أن التطورات التكنولوجية الحديثة، وعلى رأسها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، طرحت تحديًا جديدًا أمام القانون يتمثل في التساؤل حول إمكانية توسيع نطاق الشخصية القانونية ليشمل الأنظمة الذكية. (**سلام، 2022**) وبالرغم من القدرات التي أظهرها الذكاء الاصطناعي في سرعة الأداء ودقته في إنجاز التصرفات، والمهام إلا أن الواقع الحالي لا يسمح بالاعتراف له بالشخصية القانونية؛ إذ لم يصل بعد إلى مستوى البرمجة الواعية المشابهة للإنسان من حيث الإرادة والإدراك. كما أن غالبية التشريعات الوضعية اليوم ما زالت عاجزة عن قبول فكرة منح الروبوتات أو الأنظمة الذكية صفة الشخص القانوني الإلكتروني .

ومع ذلك، فإن بعض الفقه يرى أن التطور المتسارع للتكنولوجيا قد يستدعي إعادة النظر في المنظومة القانونية مستقبلًا، على نحو مشابه لما قام به المشرّع في حالات أخرى، مثل الاعتراف بالشخصية المعنوية لبعض الكيانات، أو حتى ما قام به القانون المدني الفرنسي بمنح حماية قانونية خاصة للحيوان.

غير أن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة لا يخلو من المخاطر؛ إذ قد يترتب عليه:

- تمكين الروبوتات من ذمة مالية مستقلة.
- إمكانية تحملها التعويضات المدنية بصورة شخصية.
- إخضاعها للعقوبات الجزائية.

وهذا الأمر يثير إشكالات كبيرة، خاصة مع احتمالية تطور الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة "الذكاء الخارق" الذي تسعى إليه كبرى الشركات العالمية. ففي حال بلوغ هذه المرحلة، قد يشكّل الذكاء الاصطناعي كيانًا منافسًا للبشر في إدارة شؤون المجتمع، وهو ما يطرح تحديات أخلاقية وقانونية عميقة تتعلق بالسيطرة على قراراته وضمان توافقها مع إرادة الإنسان حيث تثير مسألة الاعتراف بالشخصية

القانونية للروبوتات الذكية جدلاً واسعًا بين الفقهاء، إذ يرى بعضهم أنّ منح هذه الروبوتات شخصية اعتبارية مستقلة أمر غير واقعي من الناحية العملية. **(الشهيلي، 2024)**فالشركة –على سبيل المثال– ليست كيانًا بشريًا، لكنها تتمتع بشخصية معنوية قانونية باعتبارها ذمة مالية مستقلة خولها القانون هذه الصفة، ومع ذلك فهي ليست شخصًا كامل الأهلية، وإنما مجرد إطار تنظيمي لممارسة نشاط اقتصادي أو اجتماعي محدد. وبناءً على ذلك، فإن قياس الروبوتات الذكية على الشخصية المعنوية للشركات لا يجد أساسًا قانونيًا أو منطقيًا متينًا، إذ إن القانون حتى هذه اللحظة لا يعترف مطلقًا للشخصية الاعتبارية للروبوتات. غير أنّ هذا لا يمنع من إعادة النظر في مستقبل الأوضاع القانونية لهذه الكيانات الذكية، خصوصًا في ظلّ توسع استخدامها وتطور قدرتها على اتخاذ قرارات ذات طابع مستقل. ومن هنا يطرح التساؤل: إذا لم يكن للروبوتات شخصية قانونية معترف بها، فكيف يمكن إضفاء المشروعية على تصرفاتها، ولا سيما في مجال إبرام العقود بالذكاء الاصطناعي؟ إذ أن العقود تتطلب أطرافًا محددة الأهلية والصفة القانونية، وهو ما يفتح بابًا واسعًا للنقاش حول إمكانية إبرام هذه العقود عن طريق الوكالة البشرية أو عن طريق إقرار نظام قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي يمنحه نوعًا من الصفة القانونية المحدودة، تكفل صحة هذه التصرفات وحمايتها من الناحية التشريعية. **(الأعرجي، 2025)**

المبحث الثاني

المسؤولية القانونية للتعاقد باستخدام الذكاء الاصطناعي

مع تزايد استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية، أصبح التعاقد باستخدام هذه الأنظمة واقعًا ملموسًا، لا مجرد تصور في الخيال العلمي. فالذكاء الاصطناعي اليوم يلعب دورًا كبيرًا في إبرام العقود القانونية عبر ما يعرف بـ الوكيل الذكي، مما يطرح تحديات قانونية مهمة تتعلق بمسؤولية الأطراف عن تنفيذ هذه العقود.

كثرة اللجوء إلى التطبيقات الذكية وزيادة التعامل بها يؤدي إلى توسع حجم العلاقات التعاقدية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وبالتالي زيادة احتمالية وقوع الأضرار الناتجة عن استخدامها، بما في ذلك الأضرار التي قد تسببها الروبوتات والأنظمة الذكية أثناء تنفيذ العقود وتتمثل الإشكالية القانونية في تحديد الشخص المسؤول عن هذه الأضرار، خصوصًا مع طبيعة الذكاء الاصطناعي التي تميزه عن البشر، إذ لا يمتلك الشخصية القانونية المستقلة أو الإرادة الذاتية. لذلك، تقع المسؤولية القانونية على الإنسان، سواء كان صانع النظام أو مشغله أو من أوكل إليه تشغيله، استنادًا إلى وجود خطأ بشري أو إهمال وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر الناتج عن استخدام النظام. **(القاضي، 2025)**

في هذا الإطار، يتيح القانون الاستفادة من الذكاء الاصطناعي كأداة تنفيذية للعقود، مع ضمان حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وإمكانية التعويض عن أي أضرار، ما يجعل التعاقد باستخدام الذكاء الاصطناعي تطورًا قانونيًا وتكنولوجيًا متوازٍ يستدعي تنظيمًا دقيقًا لمسؤولية الأطراف المعنية ووفقا للدلك سنتناول في هذا المبحث المسؤولية القانونية في مراحل العقد المبرمة بواسطة الذكاء الاصطناعي وفي المطلب الثاني نتطرق الى دور الوكيل الذكي في ابرام عقود الذكاء الاصطناعي وكلا وفق الاتي :

المطلب الاول

المسؤولية القانونية في مراحل العقد بواسطة الذكاء الاصطناعي

أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العقود القانونية ضرورة متزايدة مع التطور الصناعي السريع وانتشار التطبيقات الذكية في مختلف المجالات المادية والإلكترونية. فقد أصبح لهذه الأنظمة القدرة على أداء مهام معقدة لا يستطيع البشر تنفيذها بسهولة، سواء في المصانع أو المستشفيات أو المؤسسات التعليمية والخدمية، وأحيانًا تعمل هذه الأنظمة بتوجيه بشري محدود أو دون تدخل مباشر. ومع ازدياد اللجوء إلى هذه التطبيقات الذكية، اتسع نطاق العلاقات التعاقدية داخليًا وخارجيًا، مما يزيد من احتمالية وقوع الأضرار الناتجة عن استخدامها، بما في ذلك الأخطاء أو الأضرار التي قد تحدث أثناء تنفيذ العقود عبر الوكيل الذكي.ووفقا لذلك سنتناول في هذا المطلب في فرعين الفرع الاول المسؤولية في المرحلة السابقة لابرام عقود الذكاء الاصطناعي وفي الفرع الثاني المسؤولية في المرحلة اللاحقة لا برام عقود الذكاء الاصطناعي :وكلا وفق الاتي

الفرع الاول

المسؤولية القانونية في المرحلة السابقة لابرام عقود الذكاء الاصطناعي

تُعد المرحلة السابقة للتعاقد من أهم المراحل في تكوين العقد، حيث تترتب مسؤولية قانونية إذ يلتزم فيها الطرفان بمبدأ حسن النية الذي يقتضي تبادل المعلومات والبيانات الجوهرية التي من شأنها تمكين كل طرف من اتخاذ قراره التعاقدي عن بصيرة. ويُعد الالتزام بالإعلام والتفسير في هذه المرحلة مسؤولية قانونية غير تعاقدية، إذ يهدف إلى توضيح العناصر الأساسية محل التفاوض وتمكين الطرف الآخر من تكوين رؤية واضحة عن موضوع العقد. في العقود التقليدية، (**الزهيري**، 2023)تتمثل هذه المسؤولية في ا الالتزام في تبادل المقترحات والمناقشات بين الأطراف، وصولًا إلى صياغة بنود واضحة تحقق التوازن بين المصالح. أما في العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الذكية، فيُضاف التزام خاص على عاتق مالك النظام أو مشغله، يتمثل في ضرورة تفسير القرارات التي يتخذها النظام وبيان الأسس أو الخوارزميات التي بُنيت عليها تلك القرارات، بقدر ما يسمح به الطابع الفني والتقني للنظام. ويهدف هذا

الالتزام إلى حماية المتعاقد الآخر من الوقوع في التباس أو جهل بالعناصر المؤثرة في العقد. ومع تطور الأنظمة الذكية، يُتوقع أن تبلغ هذه الأنظمة في المستقبل مرحلة تمكنها من إجراء مفاوضات شبه مستقلة بقدرات أقرب إلى القدرات البشرية، مما يثير إشكالية جديدة حول مدى إمكانية الاعتراف بصحة هذه المفاوضات وآثارها القانونية، وما إذا كانت تخضع لذات المبادئ التي تحكم التعاقد بين البشر، أم أنها تتطلب إطارًا قانونيًا خاصًا يراعي خصوصية الذكاء الاصطناعي (**عثمان**، 2021). ومن حيث نطاق الالتزام بالتفسير والإعلام في المرحلة السابقة للتعاقد، فإن الأنظمة الذكية أصبحت تؤثر بصورة متزايدة في حياة الإنسان من خلال القرارات التي تصدرها في مجالات متعددة، وغالبًا ما تتسم هذه القرارات بالغموض بالنسبة للمتعاقد العادي.

ومن هنا برزت أهمية الالتزام بالإعلام قبل التعاقد، إذ يوجب على من يستعين بالنظام الذكي أن يحيط المتعاقد الآخر بالمعلومات الجوهرية المرتبطة بالعقد، حتى يكون رضاه قائمًا على علم وبصيرة. ويُشترط في هذا الإعلام أن يكون صحيحًا ومشروعًا (**المهيرات**، 2019)، وأن يتصل اتصالًا مباشرًا بموضوع العقد وأثره على الإرادة.

بالنظر إلى الطبيعة الفنية المعقدة لهذه الأنظمة، فإن الغالب أن يكون الطرف الملتزم بالإعلام هو شخص مهني أو متخصص يعتمد على الذكاء الاصطناعي في إدارة نشاطه أو تقديم خدماته، الأمر الذي يضاعف مسؤوليته تجاه المتعاقد غير المتخصص. إذ إن كثيرًا من هذه الأنظمة مغلقة أو مشفرة، مما يجعل من الصعب، بل من المستحيل، على الطرف الآخر الاطلاع على الأسس الخوارزمية التي بُنيت عليها القرارات. ومن ثم يلتزم مالك النظام أو مشغله بتفسير جوهر تلك القرارات وبيان المؤثرات الأساسية التي تدخل في صياغتها، سواء تعلقت بجودة البيانات المدخلة، أو بطريقة معالجتها، أو بوجود تدخل بشري في تصميم النظام وتشغيله. (**مرسي**، **2023**)بذلك فإن الالتزام بالتفسير والإعلام في هذه المرحلة لا يقتصر على مجرد تبادل المعلومات الأولية، وإنما يتسع ليشمل واجب الكشف عن طبيعة القرارات الفنية للنظام وآلية تكوينها، بما يضمن تكافؤ المعرفة بين الأطراف ويحمي رضا المتعاقد الآخر من أي غموض أو استغلال، وهو ما يعزز الأساس القانوني للمسؤولية في المرحلة السابقة للتعاقد.

الفرع الثاني

المسؤولية القانونية في مرحلة ابرام وتنفيذ عقود الذكاء الاصطناعي

ان الحديث عن قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على إبرام وتنفيذ العقود يثير إشكالية قانونية أساسية، تتمثل في مدى إمكانية إضفاء الشخصية القانونية على هذه الكيانات، بحيث تصبح طرفًا أصيلاً في التعاقد، أو الاكتفاء باعتبارها مجرد أداة تعمل بالنيابة عن المصمّم أو المالك أو المستخدم. فإذا سلّمنا بالفرض الأول، أي الاعتراف للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، فإن ذلك يقتضي التسليم بقدرته على التعبير عن الإرادة وإبرام العقود بصورة مستقلة. أما إذا اعتُبر الذكاء الاصطناعي مجرد وكيل أو نائب، فإن العقود التي يبرمها تُنسب إلى الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يسيطر عليه. ويُعد ركن الرضا من أبرز التحديات في هذا السياق إذ أن القانون يشترط تطابق الإيجاب والقبول الصادرين عن إرادة واعية ومدركة للآثار القانونية. (**البشير**، 2019)غير أن أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية، خصوصًا ذات النطاق الضيق، لا تمتلك تلك الإرادة الذاتية، وإنما تعمل ضمن حدود البرمجة المسبقة. وفي المقابل، فإن الحديث عن أنظمة فائقة الذكاء قادرة على التفكير المستقل وإبرام العقود المستقبلية يبقى أمرًا افتراضيًا غير متحقق بعد، وإن كان محتملًا مع تطور التكنولوجيا.وعليه، فإن المرحلة اللاحقة لإبرام العقد بواسطة الذكاء الاصطناعي ما تزال مرتبطة بمدى الاعتراف القانوني بكيان هذه الأنظمة، وتحديد طبيعة الإرادة الصادرة عنها، وهل تمثل ذاتها كشخص قانوني افتراضي، أم أنها تظل مجرد أداة تقنية تبرم العقود لحساب الغير. اما مرحلة تنفيذ العقد باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تُعد مرحلة تنفيذ العقد من أهم المراحل العملية، لأنها تكشف عن مدى قدرة التزامات الأطراف على الانتقال من الجانب النظري إلى الواقع العملي. ومع ظهور العقود الذكية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح التنفيذ يتم بصورة آلية من خلال برمجيات مُعدة مسبقًا، بحيث تعمل على تطبيق التعليمات دون حاجة إلى تدخل بشري مباشر، ودون إمكانية التلاعب أو التأثير في مسارها تحت أي ظرف خارجي. وبالرغم من غياب نصوص خاصة تنظم العقود الذكية في معظم التشريعات، إلا أن القواعد العامة في القانون المدني تبقى صالحة للتطبيق، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للعقود الإلكترونية. فالعبرة في التنفيذ ليست بوسيلة التعاقد، وإنما بالوفاء بالالتزامات التي يرتبها العقد. وقد أثبتت التجربة العملية أن هذه الأنظمة يمكن أن تقوم بدور جوهري في أوقات الأزمات، كما حدث خلال جائحة كورونا عام 2019، عندما استعانت بعض الدول بالروبوتات الطبية لتقديم العلاج والغذاء وتشخيص المصابين، وهو ما ساهم في الحد من اختلاط العنصر البشري وتقليل انتشار العدوى. وهذه التجربة أبرزت قدرة الذكاء الاصطناعي على تنفيذ التزامات معقدة بصورة آمنة وفعالة (الغنامي، 2020)ومع ذلك، فإن الإخلال بالالتزامات التعاقدية المبرمة عبر الذكاء الاصطناعي لا يخرج عن نطاق القواعد العامة: فيُحتكم إلى الفسخ أو البطلان أو التعويض، بحسب طبيعة المخالفة. أي أن وسيلة الإبرام — سواء كانت تقليدية أو إلكترونية أو ذكية — لا تغيّر من جوهر القواعد التي تحكم مرحلة التنفيذ، وإنما قد تفرض فقط تحديات جديدة على مستوى الإثبات والمسؤولية.

المطلب الثاني

دور الوكيل الذكي في ابرام عقود الذكاء الاصطناعي

يُعد الوكيل الذكي أحد أبرز صور التعاقد باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يتمتع بصفات الاستقلالية في العمل والقدرة على التواصل مع الأنظمة الأخرى، وتعلّم المبادرة وتنفيذ الأوامر دون الحاجة إلى الرجوع إلى المستخدم في كل مرة. هذه الخصائص تثير تحديات قانونية تستدعي الفصل فيها، خاصة فيما يتعلق بقدرة الوكيل الذكي على التعاقد بوصفه برنامجًا مستقلاً، ومصير التصرفات التي يقوم بها، ومسألة الاعتراف بالنائب ككيان مستقل عن مستخدميه ووفقا لذلك سنتناول في هذا المطلب في الفرع الاول دور الوكيل الذكي في ابرام العقود وفي الفرع الثاني مدى مشروعية التعاقد باستخدام الوكيل الذكي.

الفرع الاول

دور الوكيل الذكي في ابرام العقود

من التطور الكبير الذي لحق الوكيل الذكي، تمثلت قدرته على المبادرة، والتعلم، والاستقلالية في تنفيذ المهام، بحيث يستطيع التصرف نيابة عن مستخدمه في التعاقد عبر شبكة الإنترنت. هذا التطور أثار العديد من التساؤلات القانونية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان الوكيل الذكي يُعتبر كيانًا مستقلًا أو مجرد أداة تنفيذية تابعة لمستخدميه.

الوكيل الذكي، على الرغم من كونه برنامجًا حاسوبيًا، يتميز بصفات الاستقلالية والقدرة على التفاعل مع برامج أو أشخاص آخرين، وقدرته على المبادرة والرد على المواقف المختلفة. ومن هذا المنطلق، يُمكن للنائب الذكي أن يبرم عقودًا مع أجهزة كمبيوتر أخرى أو مع البشر، اعتمادًا على البيانات والتعليمات التي زوده بها المستخدم. **(كردي، 2013)**

أما من الناحية القانونية، فقد عرف القانون العراقي المعاملات الإلكترونية في المادة 78 لسنة 2012 الوكيل الذكي، أو ما يُقارب ذلك، بأنه برنامج أو نظام إلكتروني يستخدم أجهزة الحاسوب أو وسائل إلكترونية أخرى لإنشاء أو إرسال أو استقبال المعلومات بهدف أداء مهام معينة. وبناءً على هذا التعريف، يُنظر إلى النائب الذكي من جانب وظيفي على أنه أداة لتنفيذ التعليمات، بينما يرى بعض الفقهاء أن دوره يتجاوز كونه مجرد أداة، إذ يمكنه إبرام العقود واستلام الموافقات أو القرارات بطريقة شبه مستقلة، مما يجعل مسؤوليته القانونية مرتبطة مباشرة بمستخدمه أو مصممه. (كردي، ،الوكيل الذكي من منظور قانوني.، 2013)

إلا أن النقد الموجه لهذه الفكرة يشير إلى أن الاستقلالية الكبيرة للوكيل الذكي قد تؤدي إلى خلق إجابات أو قرارات تلقائية دون مراجعة المستخدم، ما يطرح تحديات على مستوى مسؤولية المستخدم أو المصمم عن الأخطاء الفنية أو التقنية للبرنامج، مثل انقطاع الكهرباء أو أعطال النظام. ومن هنا يظهر التوازن الدقيق بين الاستقلالية التي يتمتع بها النائب الذكي، وبين الرقابة القانونية والالتزامات الملقاة على المستخدم أو مصمم البرنامج.

و يمكن اعتبار الوكيل الذكي امتداداً رقمياً للشخص الطبيعي أو الاعتباري، حيث يرتبط أنشطته الرقمية بأنشطة الشخص في العالم الحقيقي، وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية. في بعض الحالات، يُنظر إلى النائب الذكي على أنه نسخة رقمية من الشخص، تجمع المعلومات الشخصية المتعلقة به والتي يتم استخدامها على شبكة الإنترنت لتنفيذ التعليمات والمهام الموكلة إليه. **(دودين، 2010)**

يُفترض أن الوكيل الذكي، عند تفعيله، يقوم بالبحث عن الفرص التجارية أو تنفيذ العقود على الشبكة، مع إبراز هويته الرقمية الخاصة التي تعكس رغبات الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمثله. وهكذا، يمكن للوكيل الذكي أن يشارك في الأنشطة التجارية بشكل مشابه للطرف البشري في الواقع، إذ تعمل الآلة بصورة مستقلة، لكنها في الوقت نفسه تعبر عن إرادة الفرد وتمثله في بيئة رقمية، مما يجعلها حلقة وصل بين الشخصية الواقعية والامتداد الرقمي لها في التعاملات الافتراضية.

الفرع الثاني

مدى مشروعية التعاقد باستخدام الوكيل الذكي

في هذا الإطار، تتحدد مشروعية التعاقد باستخدام الوكيل الذكي عبر عدة جوانب، أهمها: مشروعية التعاقد مع النظام الذكي المؤثر وتوافر النيابة في التعاقد بواسطة الوكيل الذكي

وفقًا للمادة 921 من القانون المدني، يُعرف الوكالة على أنها عقد يقيم به شخص غير مقيمه نفسه في تصرف جائز معلوم، ويلاحظ أن لفظ "الشخص" جاء عاماً غير محدد، مما يسمح بأن يكون الشخص طبيعياً أو اعتبارياً. كما تشير المادة 699 من القانون المدني إلى أن الوكيل العادي يلتزم بأداء عمل قانوني محدد، مثل البيع والشراء أو الإيجار، وهو ما يمكن أن يطبق على الوكيل الذكي، ليصبح قادراً على إبرام هذه العقود وغيرها ضمن حدود التوكيل الممنوح له. **(كردي، 2011)**

وبما أن الوكيل الذكي هو برنامج كمبيوتر مبرمج مسبقًا، فإن التوكيل له يجب أن يكون صريحاً وواضحاً، حيث لا يمكن للبرنامج المبادرة بشكل مستقل خارج الإطار البرمجي المخصص له. وفي هذا السياق، جاءت المادة 12 من اتفاقية العقود الدولية لتوضح أنه ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يجوز تكوين العقد بين نظامين حاسوبيين، أو بين نظام حاسوبي وشخص طبيعي، بحيث ترتبط كل المعاملات القانونية الناتجة عن هذه العقود بالآثار نفسها المترتبة على العقود التقليدية، ويكون طرفا العقد هما المكلفان بتنفيذ الالتزامات

الناتجة عنها. على سبيل المثال، إذا أراد شخص شراء تذكرة طيران عبر موقع إلكتروني، يمكن للنائب الذكي أن يعرض المواعيد المتاحة ويسمح بحجز المقعد ودفع ثمن التذكرة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني أو بطاقات الائتمان. في هذه الحالة، تنشأ علاقة تعاقدية بين الشخص والوكيل الذكي، حيث يقع الالتزام على المشتري بدفع قيمة التذكرة، وعلى البائع أو صاحب النظام الذكي تسليم التذكرة وفق شروط العقد المبرم إلكترونيًا. بهذا الشكل، يظهر أن النائب الذكي يمكن أن يؤدي دور الوكيل التقليدي مع مراعاة حدود برمجته والالتزامات القانونية المترتبة على العقد، بما يضمن مشروعية التعاقد وتطبيق القواعد العامة على هذه المعاملات الرقمية على الرغم من توسع استخدام الوكيل الذكي في إبرام المعاملات الإلكترونية، (غانم، 2010)إلا أنّ هناك تصرفات قانونية بطبيعتها الخاصة تُستبعد من نطاق عمله نظرًا لأهميتها وخطورتها وما تستلزمه من شكلية معينة يفرضها القانون، إذ استبعدت بعض القوانين المقارنة كالقانون الأمريكي الموحد للتجارة الإلكترونية عدداً من الأعمال والتصرفات القانونية من مجال التعاقد الإلكتروني، ومنها عقود الزواج التي تشترط الشهادة، والوصية، والطلاق، والتبنّي، فضلًا عن قرارات وأوامر المحاكم والمستندات القضائية المقدمة من المتقاضين، حيث اعتبرت هذه التصرفات ذات طبيعة خاصة لا يجوز أن تخضع لإجراءات التعاقد الإلكتروني أو تدخل الوكيل الذكي في إبرامها، بل يجب أن تتم وفق الشكل التقليدي المقرر قانونًا لضمان المصداقية وتحقيق الأمن القانوني. ومع ذلك فقد اتجهت بعض التشريعات الحديثة إلى إقرار فكرة التوثيق الإلكتروني كوسيلة تحقق الشكلية المطلوبة قانونًا، وذلك من خلال الموثق الإلكتروني الذي يعد وسيطًا محايدًا يتولى مهمة إثبات مضمون المستندات والعقود الإلكترونية وتوثيقها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، وهو ما يجعل دوره شبيهًا بدور الموثق التقليدي في فرنسا مثل نظام الشهر العقاري، حيث يقوم بدور الشاهد المحايد على إبرام العقد بين الأطراف ويضفي عليه الصفة الرسمية، ومن هنا يتضح أن الوكيل الذكي رغم قدرته الواسعة في إبرام المعاملات الإلكترونية يبقى مقيدًا بحدود قانونية تستبعد بعض التصرفات التي تتطلب شكليات خاصة أو حضورًا بشريًا مباشرًا لا يمكن الاستعاضة عنه بالبرمجيات.

الخاتمة

أدى تطور تقنية الذكاء الاصطناعي وامتلاكها خصائص تقنية وفنية متقدمة إلى إحداث تحول جذري في طريقة إبرام العقود. فبفضل قدرات هذه البرامج، صارت قادرة على إنجاز المعاملات والتصرفات القانونية دون الحاجة لتدخل الطرف البشري، لتؤدي بذلك دور الوسيط الرقمي وتوثيق المعاملات والتعاقدات بشكل فعال. كما أتاحت هذه التكنولوجيا التواصل المباشر مع أعداد كبيرة من الأشخاص والمساعدة في توثيق الملكية، بما يتميز بالشفافية والمركزية والاستقلالية وقد توصلنا في بحثنا الى جملة من النتائج والتوصيات

النتائج

1-عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم الذكاء الاصطناعي، سواء في القانون أو علماء الذكاء الاصطناعي، بسبب تنوع التطبيقات وسرعة تطورها المستمرة.

2-اعتماد الذكاء الاصطناعي على برمجة خوارزميات محددة يميزه عن التطبيقات الأخرى، حيث يمكنه اتخاذ قرارات وتنفيذ تصرفات قانونية دون تأثير العوامل الخارجية كما يحدث مع الإنسان.

3-وجود أنظمة ذكية قادرة على إبرام العقود بصورة مستقلة، وأخرى تعمل بطريقة التوكيل أو الوساطة الرقمية، بينما بعض العقود لا يمكن إبرامها إلا عبر تدخل بشري أو إشراف مباشر.

4-الوكيل الذكي يمثل مرحلة وسيطة بين الوكيل العادي والأنظمة الذكية، إذ يتصرف بشكل مستقل ضمن إطار مهامه المبرمجة، مع الاحتفاظ بخصائص تجعله مختلفاً عن باقي البرامج، لكنه يظل أداة للتعاقد في نهاية المطاف.

التوصيات

1- نرى من الضروري العمل على وضع تشريع واضح ينظم عمل الذكاء الاصطناعي، خصوصًا بعد ما أثبتت التجربة أن النصوص القانونية الحالية غير كافية للتعامل مع التحديات المتزايدة في هذا المجال.

2-أقترح إعادة النظر ببعض مواد القانون المدني العراقي، بحيث تكون أكثر مرونة وقادرة على استيعاب الابتكارات التكنولوجية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالعقود المبرمة عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

3-نرى أنه من المبكر جداً الاعتراف للروبوتات أو الأنظمة الذكية بشخصية قانونية مستقلة، لما يترتب على ذلك من مخاطر قانونية وأخلاقية، خصوصًا في ظل غياب منظومة تشريعية متكاملة تدعم هذا التوجه.

4-نوصي بعقد مؤتمرات ودورات في كليات القانون داخل الجامعات العراقية، تهدف إلى مناقشة الإشكالات القانونية المتعلقة بالروبوتات والذكاء الاصطناعي، بما يرفع مستوى الوعي لدى الطلبة والباحثين.

REFERENCES

[1] Ahmed bin Mohammed Ali Al-Fayoumi. (2009). *Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir*. Beirut: Dar Ihya’ Al-Turath Al-Arabi.

[2] Ahmed Ali Hassan Othman. (2021). *The Implications of Artificial Intelligence on Civil Law*. Journal of Legal and Economic Research, p. 231.

[3] Ahmed Mousa Al-Hilali. (2002). *Liability*. Cairo: Al-Watha’iq.

[17] Christian Youssef. (2020). *Civil Liability for Acts of Artificial Intelligence*. Lebanon: Lebanese University.

[18] Kareem Abdullah Salam. (2022). *Legal Regulation of Artificial Intelligence: A Comparative Study*. Doctoral Dissertation, College of Law, University of Karbala.

[19] Mohammed Ibrahim Morsi. (2023). *The Suitability of Artificial Intelligence Contracts Concluded via Blockchain*. Journal of Jurisprudential and Legal Research, p. 995.

[20] Muhannad Fadhil Muheid Al-Shehili. (2024). *The Possibility of Granting Legal Personality to the Artificial Human Programmed with Artificial Intelligence: A Comparative Study between Iraqi and Iranian Law*. Iraqi University Journal, p. 281.

[21] Nayef bin Nashi Al-Ghannami. (2020). *Legal Controls of Artificial Intelligence in Concluding Legal Transactions*. Al-Ru'ya Journal of Legal Sciences.

[22] Nabila Kurdi. (2011). *Contracting through the Intelligent Agent in Electronic Commerce and the Resulting Legal Issues*. Master's Thesis, Yarmouk University, Jordan.

[23] Nabila Kurdi. (2013). *The Intelligent Agent from a Legal Perspective*. Journal of Sharia and Law.

[24] Huda Saadoun Lafta. (2021). *The Availability of Legal Personality for Intelligent Robots*. Babel Center for Human Studies Journal.

[25] Huda Abdulzahra Bash Al-A'raji. (2025). *The Applicable Law in Tort Liability Disputes Related to Artificial Intelligence*. Master's Thesis, College of Law, University of Al-Qadisiyah.

[26] Huda Abdulzahra Bash Al-A'raji. (2025). *The Applicable Law in Tort Liability Disputes Related to Artificial Intelligence*. Master's Thesis, College of Law, University of Al-Qadisiyah.

[27] Huda Abdulzahra Bash Al-A'raji. (n.d.). *The Applicable Law in Tort Liability Disputes Related to Artificial Intelligence*. Master's Thesis, College of Law, University of Al-Qadisiyah.

[28] Haitham Al-Sayyid. (2021). *The Emergence of Smart Contracts in the Blockchain Era*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

[4] Article 34. (Law No. 40 of 1951). *Iraqi Personal Status Law*.

[5] Bashar Doudin. (2010). *The Legal Framework of Contracts Concluded via the Internet*. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

[6] Habib Mousa Abdullah Bilal Ahmed. (2019). *Artificial Intelligence: A Revolution in Modern Technologies*. Cairo: Arab Group for Publishing and Distribution.

[7] Khulood Tu'ma Hassan. (2025). *The Legal Personality of Artificial Intelligence*. Master's Thesis, University of Basra.

[8] Mousa Abdullah & Bilal Ahmed Habib. (2019). *Artificial Intelligence: A Revolution in Modern Technologies*. Cairo: Arab Group for Training and Publishing.

[9] Rania Nader Al-Qadi. (2025). *Civil Liability for Damages Caused by Artificial Intelligence Robots*. Amman: Dar Al-Mu'taz.

[10] Rasha Mohammed Al-Zuhairi. (2023). *The Duty of Disclosure Prior to Contract Formation: A Comparative Study*. Al-Zuhairi Institute Journal, p. 435.

[11] Ru'a Ali Atiyah. (2024). *The Impact of Artificial Intelligence Technologies on the Rights Stipulated in the Iraqi Constitution of 2005: An Analytical Study*. Journal of the College of Law and Political Science, p. 95.

[12] Saad Hussein Abdul Mulhim. (2024). *Recognizing Legal Personality for Artificial Intelligence between Reality and Law*. Basra Studies Journal, p. 126.

[13] Sherif Mohammed Ghanem. (2010). *The Role of the Electronic Agent in Electronic Commerce*. Cairo: Mansoura University.

[14] Abdul Karim Majid, Abdul Baqi Al-Bakri, & Mohammed Taha Al-Bashir. (2019). *A Brief Guide to the Theory of Obligations*. Baghdad: Legal Library.

[15] Ghalib Kamel Al-Muhairat. (2019). *The Producer's Duty of Disclosure Prior to Contract Formation in Electronic Contracts*. Cairo: Dar Al-Yawerzi for Publishing.

[16] Ghazah Abdul Razzaq. (2024). *The Conceptual and Technical Foundations of Artificial Intelligence and Its Development*. Beirut.